

## المسار المهني

اسم العائلة:	بيرين دي بريشامبو
الاسم الأول:	مارك
الاسم الأوسط:	بيير
نوع الجنس:	ذكر
تاريخ الميلاد:	29 تشرين الثاني/أكتوبر 1948
الجنسية:	فرنسي
المعايير الإقليمية:	مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى
الحالة الاجتماعية:	متزوج
القائمة 'ألف' / القائمة 'باء'	القائمة باء
اللغات	اللغة الأم: اللغة الفرنسية
- الإنكليزية	: (المكتوبة) مستوى متقدم (الشفوية) مستوى متقدم
- الفرنسية	: (المكتوبة) مستوى متقدم (الشفوية) مستوى متقدم
- الإيطالية	: (المكتوبة) مستوى متقدم (الشفوية) مستوى متقدم
- الإسبانية	: (المكتوبة) مستوى متقدم (الشفوية) مستوى متقدم
	>> (المكتوبة) مستوى متقدم (الشفوية) مستوى متقدم
	>> (المكتوبة) مستوى متقدم (الشفوية) مستوى متقدم
المؤهلات التعليمية: تاريخ الحصول على المؤهل، المؤسسة، المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها (مع البدء بالأحدث)	
- يُرجى الاستنساخ واللصق إذا لزم ملء خانات أخرى	
<b>1972-1967</b>	
- المؤسسة: مدرسة المعلمين العليا في سان كلو (تدريب الأساتذة العليا)	
- المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها: أستاذ مساعد في مادة الجغرافيا (أعلى درجة تعليمية)	
<b>1970-1967</b>	
- المؤسسة: معهد الدراسات السياسية في باريس، قسم الخدمة العامة	
- المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها: شهادة التخرج من معهد الدراسات السياسية في باريس (قانون الخدمة العامة)	
<b>1974-1972</b>	
- المؤسسة: المدرسة الوطنية للإدارة (تدريب كبار المسؤولين)	
- المؤهل (المؤهلات) الحاصل عليها: مراجع الحسابات في مجلس الدولة (درجة الدخول إلى المحكمة الإدارية العليا)	

الخبرة العملية: التاريخ، جهة العمل، اللقب الوظيفي، معلومات أخرى (مع البدء بالأحداث)  
يرجى بيان مدى صلة الخبرة بالوظيفة المرشح لها إما في القائمة 'ألف' أو في القائمة 'باء'، حسب الحالة

منذ 2011

- جهة العمل: مجلس الدولة

- اللقب الوظيفي: مستشار في مجلس الدولة

معلومات أخرى: يُعدّ مجلس الدولة أعلى محكمة إدارية في فرنسا. وتضمن المحاكم الإدارية الفرنسية حماية الحقوق الأساسية للمواطنين.

تقوم هذه المحاكم بدور الوصي على أنظمة الحريات المدنية وحقوق الإنسان في مختلف المجالات. فهي ترصد الامتثال للضوابط الأوروبية والدولية لحماية حقوق الإنسان، ولاسيما الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتصرفات الشخصيات العامة. وتساهم في مراقبة تماشى القوانين مع الدستور من خلال دراسة القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالدستور والمطروحة أمامها. من خلال إجراءات "القضية المقتضبة - الحرية"، وهو إجراء يسمح للقاضي بإصدار أمر اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على الحريات الأساسية التي تمسها إحدى الشخصيات العامة. وفيما يتعلق بالدعاوى القضائية، يُعالج مجلس الدولة في نهاية المطاف، النزاعات بين الأفراد والهيئات العامة. وهو قبل كل شيء قاضي الأحكام الصادرة في الملاذ الأخير من المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية والمحاكم الإدارية المتخصصة مثل المحكمة الوطنية لحق اللجوء. ويجرس مجلس الدولة، بوصفه قاضي القضاة، بواسطة قراراته وآرائه على وحدة وتماسك الفقه القانوني وضمان تكيفه مع التغيرات في المجتمع.

وأنا أعمل في مجال التقاضي بوصفي مقرا مسؤولا عن دراسة مسائل معينة، وقاضيا يشارك في المداولات وطرفاً في إصدار الأحكام بشكل جماعي. كما إنني أمثل قسم التقاضي، في الجمعية العامة لمجلس الدولة، التي تدرس قبل أي مداولات، مشاريع واقتراحات القوانين والمراسيم لتنوير الحكومة بالأبعاد القانونية والدستورية.

وبهذه الصفة، أمتلك خبرة عملية لعمل القاضي في محكمة عليا وللتنفيذ العملي لمعايير قضايا حقوق الإنسان في القوانين الوطنية، وتلك الناشئة عن الاتفاقيات الدولية في هذا المجال. إن الإجراءات القضائية التي يتبعها مجلس الدولة، والتي تراعي مراعاة تامة متطلبات النصوص الدولية المماثلة لتلك التي تحكم المحاكم الجنائية الدولية، سواء كان ذلك يتعلق بمبدأ المساواة، أو بقواعد تقصي الحقائق أو بطبيعة تضارب الإجراءات.

2011-2005

- جهة العمل: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

- اللقب الوظيفي: الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

معلومات أخرى: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي منظمة إقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تهدف إلى ضمان الأمن بين الدول المشاركة بعدة أبعاد، منها البعد الإنساني. وتعدّ حقوق الإنسان وسيادة القانون محور هذه القيم. ومن أجل دعم الدولة التي تتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون، تسعى مؤسسات المنظمة بالتعاون من الدول المشاركة إلى المساعدة في احترام هذه القيم. فهي تعمل على تعزيز المؤسسات والممارسات القادرة على تنفيذ هذه القيم على المدى الطويل. في هذا الصدد، تقوم منظمة الأمن والتعاون بدور نشط في تقديم المساعدة لتعزيز القانون الجنائي والمحاكم الجنائية. وهي تشارك بشكل كبير في تعزيز حقوق المرأة ومكافحة الاتجار بالبشر. ولها علاقات وثيقة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في كل بلد.

بحكم عملي، بصفتي الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون لمدة ست سنوات، الذي تمّ اختياره بتوافق الآراء من طرف ستة وخمسين دولة مشاركة، ساهمت في رصد حالات الأزمات ومناطق الصراع المودعة إلى المنظمة. وقد حاولت المساهمة في ضمان احترام القانون الإنساني في حالات الصراع هذه، وفي الوقت نفسه، السعي إلى حل سلمي عن طريق التفاوض. كما ساهمت في العمل لتعزيز قيم المنظمة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني. وتشمل مسؤوليات الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون أيضا عقد اجتماعات صعبة بعدة لغات وتسهيل التعاون مع الشركاء والموظفين من خلفيات ثقافية متنوعة. وفي جميع الحالات، فإن الهدف هو التوصل إلى توافق في الآراء باتخاذ قرار جماعي.

## 2005-1998

- جهة العمل: وزارة الدفاع
- اللقب الوظيفي: مسؤول عن مديرية الشؤون الاستراتيجية
- معلومات أخرى: تُقدّم مديرية الشؤون الاستراتيجية إلى وزارة الدفاع التحليلات والمشورة بشأن مجموعة واسعة من المهارات الجغرافية والقطاعية والتقنية مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي تعيش حالة أزمة. وتتبع عن كثب الحالة أفريقيا حيث غالبا ما توجد مصالح فرنسا. وتجمع بين أفرقة من خلفيات متنوعة، مدنية وعسكرية، ولها اتصالات مع عدد كبير من الشركاء والشركاء الدوليين. خلال السنوات التي كنت مسؤولاً عن إدارتها، كثرت تحديات الأمن والقانون، سواء تعلّق الأمر بالأعمال الإرهابية أو بالصراعات في العراق وأفغانستان وأفريقيا والبلقان. وسنحت لي هذه الحالات العديد من الفرص للمساعدة في تنفيذ القانون الإنساني والمساهمة في إدارة الأزمات في البيئات الصعبة.
- وأعتقد أن تلك السنوات التي ترأست فيها مديرية الشؤون الاستراتيجية قد سمحت لي بالتعرف على حالات الأزمات التي قد تحدث فيها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، والتي يسعى فيها المجتمع الدولي جاهداً إلى استعادة السلام في العدالة، وفي الوقت نفسه حماية الضحايا. ويبدو لي أن هذه التجربة العملية مجدية لمواجهة التحديات التي تواجه القضاة في المحاكم الجنائية الدولية ويمكن أن تكون بمثابة خلفية لممارسة وظيفتهم القضائية.
- وفي الوقت نفسه، ولمدة سبع سنوات، كنت أدرّس القانون الدولي العام في معهد الدراسات السياسية في باريس (سيانس بو) مع السيد دوبيل.

## 1998-1994

- جهة العمل: وزارة الشؤون الخارجية
- اللقب الوظيفي: مدير الشؤون القانونية
- معلومات أخرى: تساعد مديرية الشؤون القانونية، التابعة لوزارة الشؤون الخارجية، الوزير بقيامها بدور مستشار قضائي وممثل فرنسا أمام المحاكم الدولية. وتعدّ مسؤولة عن قيادة الوفد الفرنسي في المفاوضات الدولية في مجال القانون. وتقوم بدور محوري في تحديد وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية ونشر القواعد الدولية في المؤسسات الفرنسية، ولاسيما في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد شاركت مباشرة في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وساهمت في جمع الأدلة والشهادات لهذه المحاكم، بناء على طلبها، وإنشاء اتفاقيات تعاون بين فرنسا وهذه المحاكم.
- كما كنتُ مسؤولاً عن تنسيق الجانب الفرنسي في الأعمال التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وكنت على رأس الوفد الفرنسي في مؤتمر روما. وقد شاركت مباشرة في إنشاء أجزاء أساسية من النظام الأساسي فيما يخص الجرائم والتكامل والضحايا. وبفضل العمل الجماعي للوفد وإدارة مكتب المؤتمر المستنيرة، وقّعتُ نظام روما الأساسي نيابة عن فرنسا. فاكسبت معرفة متعمّقة للخيارات والتنازلات التي أدت إلى صياغة النظام الأساسي، وهو ما يسمح لي بالتفكير في مساهمة مجدية في تطوراته في المستقبل.
- بالإضافة إلى أنني مثلت فرنسا في قضيتين أمام محكمة العدل الدولية، فقد أتاحت لي فرصة الدفاع أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي وأمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. و أمام هذه الأخيرة، قدّمت سجلات في مجال القانون الجنائي كان قد تمّ فحصها من قبل المحاكم الدورية الجنائية.
- ويبدو لي أن هذه المرحلة في مديرية الشؤون القانونية تمثل أساساً متيناً لعمل القاضي في المحكمة الجنائية الدولية في الفئة ب. ولا يزال العديد من المفاوضين الآخرين في نظام روما الأساسي يضطلعون بامتياز بهذه الوظائف المتميزة. وأنا أطمح إلى اتباع خطاهم ومن جديد إلى خدمة قضية العدالة الجنائية الدولية التي شهدت خلال هذه السنوات طفرة ملحوظة.

### الأنشطة المهنية الأخرى:

- يُرجى الاستنساخ واللصق إذا لزم ملء خانات أخرى

في السنوات التي سبقت عام 1994، كانت تجربتي تتعلق بثلاث مجالات:

- النشاط الدبلوماسي في فرنسا. من عام 1991 إلى عام 1994. كنت أشغل منصب السفير، والممثل الدائم لفرنسا في مفاوضات فيينا التي كانت تشمل كلا من نزع الأسلحة التقليدية والتعاون الأوروبي في مجال الأمن في جميع أبعاده.

وقبل ذلك، عملت ثلاث سنوات في وزارة الدفاع كمستشار دبلوماسي للوزير، وستين في سفارة فرنسا في الولايات المتحدة كمستشار ثقافي. ولمدة أربع سنوات، 1981-1986، عملت في ديوان وزيرين متعاقبين في وزارة الشؤون الخارجية كمستشار ثم كمدير الديوان.

**بجده الصفة،** شاركت في إعداد خيارات سياسة في العديد من المجالات، السياسة الأوروبية، والقانونية الأجنبية. ولقد منحني هذا المنصب وضعا فريداً لمراقبة عن كثب التغييرات الكبرى التي حدثت في أوروبا خلال هذه الفترة، والعديد من الأزمات التي أدت إلى جرائم الحرب والإبادة الجماعية، كما هو الحال في منطقة البلقان. وشهدت أثناء هذه التجربة أحداثاً، ومفاوضات دولية، وعملت مع شخصيات متميزة تمثل مرجعيات بالنسبة لجميع أنشطتي اللاحقة.

**- المشاركة في الأمانة العامة للأمم المتحدة 1978-1981 في مجال التنمية** إلى جانب نائب الأمين العام المعني بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، جان ريبير، في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات متعددة الأطراف واسعة النطاق بخصوص النظام الاقتصادي الدولي الجديد والتعاون العالمي في مجال التنمية. ساعدني هذا المنصب لكي أتعلّم التفاوض المتعدد الأطراف وكان بمثابة دافع عميق لي في التزامي بخدمة السلام ومنظمة الأمم المتحدة.

**- سنوات التدريب على مهنة القاضي** كمراجع ثم مقرر في مجلس الدولة، وفترة مكثفة ومتميزة عملت أثناءها في قسم التقاضي وفي قسم الأشغال العمومية.

- سمحت لي السنوات العشر الأولى من مسيرتي رصد التغييرات التي هزت الساحة الدولية.

**1944 / 1991**

● **النشاط:** سفير، وممثل دائم لفرنسا في مفاوضات فيينا حول مراقبة التسلّح وتدابير بناء الثقة (مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا).

**1991 / 1988**

● **النشاط:** مستشار دبلوماسي لوزير الدفاع

**1988 / 1986**

● **النشاط:** مستشار ثقافي في سفارة فرنسا في الولايات المتحدة، وممثل دائم للجامعات الفرنسية

**1986 / 1985**

● **النشاط:** مدير الديوان لدى السيد رولان دوماس، وزير الشؤون الأوروبية ثم وزير الشؤون الخارجية

**1984 / 1981**

**النشاط:** مستشار تقني لوزير العلاقات الخارجية، المكلف بالشؤون الاقتصادية الدولية والتنمية

**1981 / 1978**

**النشاط:** مُنتدب لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك بصفتي المساعد الخاص للأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

**1978 / 1974**

**النشاط:** مراجع ثم مقرر في مجلس الدولة

إن ملفي الشخصي يؤدي منطقياً إلى منصب قاض في الفئة ب، بوصفي عضواً في المحكمة العليا، ولدي خبرة واسعة في القانون الدولي في العلاقات الدولية. لهذا السبب، أعتقد أنه يمكنني تقديم مساهمة كبيرة لفريق قضاة المحكمة الجنائية الدولية

## ألف – أكثر المواد المنشورة صلة بالموضوع

- Perrin de Brichambaut ( Marc), “ The OSCE in perspective, six years of service, six questions and a few answers” pp 31-44 dans *Security and human rights* Volume 23, issue 1, 2012
- Perrin de Brichambaut (Marc), “Six years as OSCE Secretary General: An Analytical and personal retrospective” pp.25-49 dans OSCE Yearbook 2011, Hamburg, Nomos, 2012
- Perrin de Brichambaut (Marc), Dobelle (Jean-Francois), Coulée(Frédérique), *Leçons de droit international public*, 2011, 701 pages, 2<sup>nde</sup> édition, Paris, Presses de Sciences-Po et Dalloz
- Perrin de Brichambaut(Marc), “The OSCE. Status quo and future perspectives” pp. 489-501 dans “*Strategie und Sicherheit 2011*”, Wien, BohlauVerlag, 2011
- Articles récents dans la revue *Survival*: "Jump-starting democracy" April-May 2010; "An agenda for human dignity", November-December 2008
- Perrin de Brichambaut(Marc), “Les nouveaux enjeux de la sécurité internationale” pp. 337-352 in Jacques Attali (ed.) « *Le sens des choses* », Paris, Robert Laffont, 2009
- Perrin de Brichambaut (Marc), "The role of the United Nations Security Council in the International Legal System" pp 269-277 in Michael Byers(ed.), *The role of Law in International Politics*, Oxford, Oxford University Press, 2000
- Perrin de Brichambaut( Marc), “ Le rôle du Directeur des Affaires juridiques dans un pays engagé dans la coopération européenne” pp. 85-97 dans « *Recueil d’articles de conseillers juridiques d’Etats, d’organisations internationales et de praticiens de droit international* », Nations Unies, 1999
- Perrin de Brichambaut(Marc) et Dubrocard (Michèle), « Quelques aspects de la spécificité de la procédure devant la Cour de Cassation française face au contrôle de la Cour Européenne des droits de l’homme » pp.593-605 in *Mélanges en hommage à Louis-Edmond Pettiti*, Bruxelles, Bruylant, 1998
- Perrin de Brichambaut (Marc), “Les avis consultatifs rendus par la CIJ le 8 juillet 1996 sur la licéité de l’utilisation des armes nucléaires dans un conflit armé (OMS) et sur la licéité de la menace de l’emploi d’armes nucléaires (AGNU)”, pp 314-336 in *Annuaire Français de Droit International* 1996, Paris, CNRS Editions, 1997
- Perrin de Brichambaut(Marc), « Opening argument » pp.195-211, « Closing argument » pp 238-241 in *New Zealand at the International Court of Justice French nuclear testing in the Pacific*, Wellington, New Zealand Ministry of Foreign Affairs and trade, 1996
- Perrin de Brichambaut (Marc), « Les relations entre les Nations Unies et les systèmes régionaux », pp 97-107 in *Société Française de Droit International*, Le Chapitre VII de la Charte des Nations Unies, Paris, Pedone, 1995

## أكثر الحلقات الدراسية

- أستاذ القانون الدولي العام، معهد الدراسات السياسية في باريس 1997-2005 (تعليم مشترك مع جان فرانسوا دوبيل)
- دورة تعليمية بعنوان "الحكم العالمي والمنظمات الدولية"، في مدرسة باريس للأعمال، معهد العلوم السياسية (مع نيكولا دي ريفيير وديفيد البحار)
- الرصد المنتظم لمؤتمرات الجمعية الفرنسية للقانون الدولي والفرع الفرنسي لرابطة القانون الدولي

## العضوية في الرابطة والجمعيات المهنية

- عضو في المجلس الدولي للمعهد الدولي للسلام، نيويورك.
- عضو في الجمعية الفرنسية للقانون الدولي.
- عضو في رابطة القانون الدولي (الفرع الفرنسي)
- عضو في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

## الجوائز والأوسمة

وسام الاستحقاق من درجة ضابط (فرنسا) وسام الاستحقاق من درجة فارس (فرنسا) وسام صليب الاستحقاق من درجة قائد (ألمانيا)
<b>الاهتمامات الشخصية</b>
العدو، الفنون التشخيصية
<b>الحقائق الأخرى ذات الصلة</b>